الهوية الدستورية، وأزمة الإنتماء والولاء

Constitutional identity and crisis of belonging and loyalty

اسم الباحث: م. م نغم عبد الستار حسين الجميلي
جهة الإنتساب: جامعة الموصل - كلية الحقوق ـ العراق

Author's name: A.T. Nagham Abd ULSattar H. Al Jumaily
Affiliation: College of Law / University of Mosul - Iraq

نوع العمل العلمي: بحث
مجال العمل: القانون العام – القانون الدستوري
work type: research paper
discipline: public law , constitutional law

Doi. https://doi.org/10.61279/qynsm583

رقم العدد وتاريخه: العدد الثامن عشر - تشرين الأول - ٢٠٢٢
تاريخ الاستلام: ١٣ أيار ٢٠٢٢
تاريخ القبول: ١٠ حزيران ٢٠٢٢
تاريخ النشر: ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢

Issue No. & date: Issue 18 - Oct. 2022
Received: 13 May 2022
Acceptance date: 10 June 2022
Published Online: 25 Oct. 2022

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف
حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)
نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي
للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص

Printing rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University
Intellectual property rights are reserved to the author
Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)
Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0 International
For more information, please review the rights and license

CC BY-NC-ND 4.0 DEED

المستخلص

يناقش البحث فكرة «الهوية الدستورية»، في إطار الدول ذات التركيبة السكانية المتعددة، والدول المنتمية لإتحادات قارية وإقليمية ما فوق الوطنية والقومية، في محاولة لإيجاد هوية دستورية جامعة، في مواجهة كثافة النزاعات الدولية وغير الدولية. وذلك في محاولة لحل مشكلة توترات ونزاعات وتناقضات أزمة الهوية، خاصة في العراق، الذي يتكون من تركيبة سكانية متعددة غير رشيدة، لم ترتفع الهويات الفرعية فيها إلى هوية وطنية دستورية واحدة جامعة. ويدور البحث حول إشكالية مدى إمكانية «الهوية الدستورية» لبلورة « هوية وطنية دستورية» عابرة للهويات الفرعية التي كان تأثيرها سلبياً على وحدة الأوطان والشعوب والأمم؟ وذلك بإستخدام المنهج التحليلي إلى جانب بعض مناهج البحث الأخرى، وذلك بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات في ضوء مشكلة البحث.

Abstract

The research discusses the idea of «constitutional identity», within the framework of States with multiple demographics, and States belonging to supranational and national continental and regional unions, in an attempt to find a comprehensive constitutional identity, in the face of the intensity of international and non-international conflicts. And in an attempt to solve the problem of tensions, conflicts and contradictions of the identity crisis. Especially in Iraq, which consists of an irrational plurality of demographics, the sub-identities did not rise to a single constitutional national identity. The research revolves around the problem of the extent to which the «constitutional identity» can crystallize a «national constitutional identity» that crosses the sub-identities that had a negative impact on the unity of nations, peoples and nations? This is done by using the analytical method in addition to some other research methods, with the aim of reaching the results and recommendations in the light of the research problem.

المقدمة

مع تعقد الحياة السياسية والإجتماعية، وكثافة النزاعات الداخلية والدولية، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة وما بعدها، أخذت أفكار جديدة تطرح نفسها في إطار القانون الدستوري، والقانون العام عموماً، ومن بينها فكرة «الهوية الدستورية»، في إطار الدول ذات التركيبة السكانية المتعددة، والدول المنتمية لإتحادات قارية وإقليمية ما فوق الوطنية والقومية، في محاولة لإيجاد هوية دستورية عابرة للهويات الفرعية والوطنية والقومية، كنوع جديد من الهويات الوطنية الدستورية لحل مشكلة توترات ونزاعات أزمة الهوية، ويأتي هذا البحث في هذا الإطار بعنوان» الهوية الدستورية وأزمة الإنتماء والولاء».

ثانيا- أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من مناقشة الهوية الدستورية في إطار دراسة أكاديمية منهجية علمية، بهدف إغناء الموضوع وفتح باب المناقشة لهذا الموضوع الذي يُمثّل أهمية خاصة في العراق، الذي يتكون من تركيبة سكانية متعددة غير رشيدة، لم ترتفع الهويات الفرعية فيها إلى هوية وطنية دستورية واحدة جامعة.

ثالثاً- إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث، الإجابة على السؤال الأساسي، الذي يتمثّل: بمدى إمكانية «الهوية الدستورية» وفق مفاهيمها الحديثة وفي إطار الظروف الخاصة التي فرضتها، في بلورة « هوية وطنية دستورية» عابرة للهويات الفرعية ذات المردودات السلبية على وحدة الأوطان والشعوب والأمم؟.

رابعا- مناهج البحث:

نظرا لطبيعة موضوع البحث، فقد إستخدمت الباحثة المنهج التحليلي بشكل رئيس، إلى جانب بعض المناهج الأخرى التي تفرضها أحيانا جزئيات البحث.

المبحث الأول
ماهية الهوية الدستورية

الهوية الدستورية فكرة حديثة لها عدة معاني، ومن بينها مفهومان، الأول طرح بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة تحت عنوان « الوطنية الدستورية» تتعلق بالدول ذات التركيبة السكانية المتعددة وما تطرحه بعضها من توترات وأزمة في الهوية، أو دول الإتحادات القارية أو الإقليمية وما يفرزه الإتحاد من تناقض بين الخصوصية الوطنية وقواعد الدستور الإتحادي، وفي مواجهة هذين النموذجين جرت محاولات لبلورة هوية– وطنية دستورية من خلال قيم ومبادئ وقواعد دستورية مشتركة. أما المفهوم الثاني للهوية الدستورية فيتعلق بالمبادئ والقواعد التي تميز دستور ما عن الدساتير الأخرى، وهو مفهوم أقرب إلى الخصوصية الدستورية من الهوية الدستورية. وسيقتصر بحثنا على الهوية الدستورية بالمفهوم الأول، الذي يربط الهوية الدستورية بالوطنية الدستورية التي يمكن من خلالها حلّ المشكلات والأزمات التي تواجهها الدول ذات التركيبة السكانية المتعددة، والإتحادات القارية والإقليمية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وكما يأتي:

المطلب الأول: فكرة الهوية الدستورية

تعرف الهوية بشكل عام بأنها: «إحساس فرد أو جماعة بالذات، إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم، فالطفل الجديد قد يمتلك عناصر هوية ما عند ولادته بعلاقة مع إسمه وجنسه وأبوته وأمومته ومواطنتيه، وهذه الأشياء في كل حال لا تصبح جزءاً من هويته حتى يعيها الطفل ويعرف نفسه بها».[١] وتُعرّف أيضا بأنّها مزيج من الخصائص الإجتماعية والثقافية التي يتقاسمها الأفراد ويُمكن على أساسها التمييز بين مجموعة وأخرى، كما تُعرّف على أنّها مجموعة الإنتماءات التي ينتمي إليها الفرد وتُحدّد سلوكه، أو كيفية إدراكه لنفسه. ومن أنواع الهويات، الهوية الإجتماعية التي تُشير إلى المجموعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي تُعرّف عادةً بناءً على الخصائص البدنية، والإجتماعية، والعقلية، للأفراد؛ كالعِرق، والجنس، والطبقة الاجتماعية، والدين، والقدرات البدنية، والحالة الإجتماعية، والمعتقدات الدينية، وغير ذلك.[٢]

ومن الأفكار الحديثة التي إرتبطت بموضوع الهوية، إستناداً إلى مفاهيم إشكالية تتعلق بالدولة والوطنية والقومية والأمة، «الهوية الدستورية»، وهي فكرة حديثة إرتبطت بقضية الولاء والإنتماء وفق تعبير برنارد بيترز الذي ألّف كتابا بنفس العنوان،[٣] حيث

(١) صموئيل– ب– هنتكتون، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد، دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٧.

(٢) معنى الهوية، متاح على موقع: https://mawdoo3.com، تاريخ الزيارة 2021 /12/4.

(٣) برنارد بيترز، الهوية الدستورية، قراءة جديدة للولاء والإنتماء، ترجمة أحمد عوض، جامعة القاهرة: مركز اللغات الأجنبية والترجمة المتخصصة، مجلة الترجمان، العدد(١)، يونيو ٢٠١١، ص١١١–١٢٦ متاح على موقع المنهل: https://platform.almanhal.com/Files/2021/12/4 تاريخ الزيارة 35199/2.

إرتبطت الهوية الدستورية بالوطنية الدستورية، التي فُسِّرت بطرق شتّى على أساس مجموعة من المواقف. فثمّة رؤية تنظر إلى هذا المفهوم على أنّه وسيلة جديدة لتحديد الهوية للكيان فوق الوطني. ومن جهة أخرى، هناك تركيز على فهم الإرتباط من حيث تفضيل الحرية على الأصل الإثني. لكن هناك خلاف كبير حول ما إذا كان من المفترض أن تكون الوطنية الدستورية بديلاً عن الجنسية أو الهوية التقليدية، أو كحالة توازن بين الإثنين، سامحةً بـ « حساب عابر للهوية يتسق مع التنوع والتهجين والتعددية في عالمنا الحديث». وهناك أيضًا آراء متعددة حول ما إذا كانت هوية الجماعة السابقة ضرورية قبل تحقيق هوية أخلاقية وسياسية.(٤)

وقد نبع مفهوم الهوية أو الوطنية الدستورية من ألمانيا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي كانت (نصف أمة) مع شعور بتعرض الجنسية للخطر الشديد بسبب ماضيها النازي(٥). في هذه الحالة، كانت الوطنية الدستورية وسيلة وقائية تركز على الدولة للتعامل مع ذكرى النزعة القتالية التشددية للرايخ الثالث.(٦) ويمكن تتبع هذا المفهوم إلى الفيلسوف الليبرالي كارل ياسبرز الذي دعا إلى فكرة التعامل مع الذنب السياسي الألماني بعد الحرب «بالمسؤولية الجمعية».(٧) وقدّم دولف شتيرنبرغر المفهوم بشكل علنيّ في ذكرى ميلاد الجمهورية الإتحاديّة الثلاثين(١٩٧٩). ومع ذلك، فإن المفهوم يرتبط إرتباطًا وثيقًا بالفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، الذي لعب دورًا رئيسيا في تطوير فكرة الوطنية الدستورية وتوظيفها في السياق الصحيح وتصديرها إلى البلدان الناطقة بالإنجليزية. حيث رأى أن الوطنية الدستورية هي تعزيز واعٍ للمبادئ السياسية، مركزاً على الحيّز العام بإعتباره يوفر مجالًا للمنطق العام بين المواطنين. ورأى فيها وسيلة لتوحيد الألمان الغربيين. وقد كان قلقًا إزاء تشكيل الهوية الألمانية من خلال محاولات العودة إلى الفخر الوطني التقليدي، لذا طالب الألمان «بالابتعاد عن مفهوم الدول القومية المتجانسة إثنيًا». وبالتالي أصبحت الوطنية الدستورية لديه « نظير داخلي لإرتباط الجمهورية الإتحاديّة بالغرب، ولم يكن ذلك مجرد تقدّم في ما يتعلق بالقومية الألمانية التقليدية، ولكن أيضًا خطوة نحو التغلب عليها، فأصبحت الهوية الألمانية ما بعد القومية وفق رؤيته تعتمد على فهم ماضيها والتغلب عليه مخضعةً الأعراف للإنتقاد، حيث كانت هذه الذاكرة التاريخية ضرورية للوطنية الدستورية.(٨)

ويعتقد هابرماس أن الهوية الجمعية القومية لم تعد ممكنة في عالم معولم حديث، وأن التماسك الإثنيّ المُزدرى كجزء من قومية القرن التاسع عشر عديم الأهمية في

(4) Craig J. Calhoun، Imagining Solidarity: Cosmopolitanism, Constitutional Patriotism, and the Public Sphere،Duke University Press،Volume 14, Number 1, Winter 2002،pp. 171-147.

(5) Müller, Jan-Werner «On the Origins of Constitutional Patriotism، (2006)، p296-278:

(6) https://link.springer.com/article/2%10.1057Fpalgrave.cpt.2021/12/4 تاريخ الزيارة **. 9300235.**

(7) Jaspers, Karl (1946). The Question of German Guilt: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الزيارة **2021/12/4.**

(٨) حول أفكار يورغن هابرماس، ينظر مؤلفاته: هل تستطيع المجتمعات المعقدة تطوير هوية معقولة؟ فرانكفورت أم ماين: ١٩٧٦، النضال من أجل الإعتراف في الدولة الدستورية الديمقراطية. مطبعة جامعة برينستون. ١٩٩٤، جمهورية برلين: كتابات عن ألمانيا. لينكولن: مطبعة جامعة نبراسكا، ١٩٩٧. مؤرشفة على موقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki.، 2021/12/5 تاريخ الزيارة.

عصر جديد من الهجرة الدولية، لذلك كانت نظريته متأصلة في فكرة أن «الوحدة الرمزية للشخص التي يتم إنتاجها وصونها عن طريق تحديد الهوية الذاتية تعتمد على الإنتماء إلى الواقع الرمزي لجماعة ما، وعلى إمكانية تحديد مكان الذات في عالم هذه الجماعة. بالتالي، فإن الهوية الجمعية التي تتجاوز تاريخ حياة الأفراد هي شرط مسبق لهوية الفرد. وفي عالم متحرر من الأوهام، لم تعد الهويات الفردية والجمعية تتشكل من خلال إستيعاب القيم القومية ولكن من خلال الإدراك من موقف محايد « ما يريدونه وما يتوقعه الآخرون منهم في ضوء الشواغل الأخلاقية». وقد ناقش بأن الدولة القومية الأوربية كانت ناجحة لأنها» أتاحت وضع أسلوب جديد للشرعية يقوم على شكل جديد أكثر تجريدًا من التكامل الإجتماعي. إعتقد هابرماس أن تعقيدات المجتمعات الحديثة لابد أن تعتمد على «الإجماع على الإجراءات اللازمة لسن القوانين وممارسة السلطة المشروعة» بدلًا من الإجماع على قيم العدالة.(٩)

ويتبين مما سبق، أن الهوية الدستورية أو الوطنية الدستورية بمصطلح آخر وبنفس المضمون، هي الفكرة التي تدعو الشعب لأن يشكل إرتباطا سياسيا بأعراف وقيم الدستور الديمقراطي الليبرالي التعددي بدلًا من الثقافة الوطنية أو القومية أو المجتمع الكوني، حيث ترتبط هذه الفكرة مع الهوية ما بعد القومية، لأنه يُنظر إليها على أنها مفهوم مشابه للقومية، لكن كملحق يستند إلى قيم الدستور وليس إلى ثقافة وطنية.(١٠) ومن حيث الجوهر، تُعتبر محاولة لإعادة تصوير هوية الجماعة مع التركيز على تفسير المواطنة بإعتبارها ولاءً يتجاوز هوية الأفراد الإثنيّة–الثقافية. حيث يرى بعض دعاة هذا التوجه أن هذا الأمر قابل للدفاع عنه أكثر من أشكال الإلتزام المشترك في دولة حديثة متنوعة ذات لغات متعددة وهويات جمعية. تنطوي الهوية– الوطنية الدستورية على أهمية خاصة في الدول الديمقراطية ما بعد القومية التي تتعايش فيها جماعات ثقافية وإثنية متعددة. و كان لها تأثيرا في تطور الإتحاد الأوروبي وكانت مفتاحا لما سُمي بالأوربة كأساس للعديد من الدول التي تنتمي إلى إتحاد فوق وطني.(١١)

وهذا يعني أنّ فكرة الهوية الوطنية الدستورية من وجهة نظر الباحثة ترتبط بالدول ذات التركيبة السكانية التي تتكون من أغلبية وعدد من الأقليات الإثنية والدينية واللغوية، وما تطرحه هذه التعددية من قضايا ومشكلات وأزمات وتوترات في الهوية والولاء والإنتماء، تفرض البحث عن حلول موضوعية سلمية مشتركة، بدلا من الحلول الأخرى ذات الطبيعة القسرية والإكراهية التي تضيف تراكمات سلبية جديدة، ومن هذه الحلول التي بدأت تتبلور: الهوية الدستورية كإطار سياسي وقانوني وثقافي موحد للهويات الفرعية في بوتقة وطنية أو هوية دستورية واحدة، عبر إعادة تفسير الهوية، على أساس المشتركات، لخلق مجتمع موحد. فالعراق يمثل نموذجا لهذه التركيبة حيث يتكون من أغلبية عربية

(٩) المصدر نفسه.

(10) Müller, Jan-Werner ,»A general theory of constitutional patriotism». International Journal of Constitutional Law. 1) 6):. doi:10.1093/icon/mom037.P2007 ,95–72.

(١١) حول تفاصيل هذه الأفكار، ينظر: وطنية دستورية، موسوعة ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki.، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١٢/٥.

وأقليات قومية (الأكراد) وإثنية(التركمان والكلدو- آشوريين) ودينية (المسيحيين والصابئة والأيزيديين)، لكن الدستور الحالي لم يتمكن من تشكيل هوية- وطنية ومواطنية دستورية جامعة للعراقيين، بحكم التناقضات التي شابت الكثير من مواده، والظروف الإستثنائية التي أحاطت بكتابته بعد ٢٠٠٣. كما ترتبط فكرة الهوية الدستورية أيضا بالإتحادات التي تتكون من دول ذات أصول قومية ولغوية وثقافية متباينة إلى حدّ ما، وإن جمعها فضاء حضاري واحد، كالإتحاد الأوربي، الذي تجمعه قواعد دستورية مشتركة في محاولة لتشكيل هوية دستورية قارية واحدة، قيد التشكل، فوق الخصوصيات القومية لدوله.

وفي إطار هذين النموذجين يصار إلى بلورة مفهوم للولاء والإنتماء على أساس الهوية الدستورية، إستناداً إلى ما يتضمنه الدستور من قيم ومبادئ وقواعد مشتركة، تتجسد في فكرة وطنية دستورية، يكون فيها الولاء للدستور كهوية مشتركة عابرة للإطار القومي أو الإثني أو الديني. أي نكون أمام ما يمكن أن نطلق عليه» مواطنية دستورية»، حيث يتماهى الدستور في الوعي الإجتماعي والسياسي والثقافي، كهوية وطنية وإنتماء إجتماعي- سياسي، عابر للولاءات والإنتماءات الإجتماعية والسياسية والثقافية المتعارف عليها والمستقرة في بنى الدول الحديثة، الوطنية أو القومية أو الكونية.

وإلى جانب المفهوم اعلاه للهوية الدستورية، هناك مفهوم آخر للهوية الدستورية يتعلق بالقيم والمبادئ والقواعد التي تميز دستورا معيناً عن غيره من الدساتير الأخرى، وما يتضمنه من نصوص غير قابلة للمس أو التعديل الكيفي، تمثل جوهر الدستور والنظام الدستوري، بحيث إذا ما جرى عليها أي تغيير جوهري يُصار إلى تغيير في الدستور والنظام الدستوري نفسه.[١٢] وفي إطار هذا المفهوم يكون الولاء والإنتماء للوطن أو الأمة، بحسب الروابط السياسية والقانونية(الجنسية) التي تربط المواطن بدولته، أو الروابط التاريخية واللغوية والمصيرية (دولة الأمة) التي تربط المواطن بأمته، فيما يمثل الدستور إطار قانونيا على قمة الهرم القانوني، بما له من سمو وعلوية، ينظم ويحكم العلاقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ويعكس في هذا التنظيم، عبر مواده، فكرة الولاء والإنتماء للوطنية أو القومية، بحسب سمة الدولة وإطارها. وقد ركّزت الباحثة في هذه الدراسة على المفهوم الأول دون الثاني.

وفي ضوء ذلك فإنّ الباحثة تقترح تعريف الهوية الدستورية الآتي وفق المفهوم الأول:» الهوية الدستورية هي مجموع ما يتضمنه الدستور من قيم ومبادئ وقواعد مشتركة، تجسد إطاراً سياسياً وقانونياً وثقافياً موحداً للهويات الفرعية في هوية- وطنية دستورية واحدة، عبر إعادة تفسير الهوية، على أساس المشتركات، لخلق مجتمع موحد ومتجانس تكاملياً».

(١٢) حول هذا المفهوم ينظر: رزكار جرجيس عبد الله، الهوية الدستورية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة كركوك، ٢٠٢٠، ص٩ وما بعدها، حيث إستخدم الباحث المفهوم الخاص بالمعنى الثاني أي ما يميز كل دستور عن غيره من الدساتير، بينما الباحثة هنا تستعمل الهوية الدستورية بمعنى وطنية دستورية قيد التشكل وفق النقاشات الجارية، حيث يتم التركيز على القيم والمبادئ والقواعد التي يمكن أن تتبلور دستوريا في هوية جامعة في المجتمعات ذات التركيب السكاني المتعدد أو الإتحادات ما فوق الوطنية أو القومية أو الإثنية.

المطلب الثاني: الهوية السياسية والقانونية للدستور

يأخذ جانب من الفقه بالمدلول أو المعنى السياسي للدستور، وبالتالي يعطي هوية سياسية للدستور، إذ عرف د. مصطفى أبو زيد الدستور بأنه: « مجموعة القواعد التي تنظم مزاولة السلطة السياسية في الدولة فتنظم شكل الدولة الخارجية والسلطة المختلفة فيها ووظيفة كل منها والعلاقات بينها». فيما يؤكد د. سعد عصفور أن المقصود بالدستور» مجموعة القواعد التي تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أي التي تحدد التنظيم السياسي في دولة ما».

ووفق نفس النظرة السياسية يُعرف د. منذر الشاوي، الدستور بأنه « مجموعة من القواعد الأساسية التي تبين الطريقة التي تمارس بها السلطة السياسية من قبل القابضين عليها».(١٣)

ويُنظر للمعنى السياسي للدستور على أنّه مفهوم إيديولوجي، مرتبط من حيث تعريفه بالأيديولوجية السياسية المهيمنة إجتماعيا، لذلك يُعرَّف بأنه شكل محدد للأنظمة السياسية. فالمادة ١٦ من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩–١٧٩١ تتضمن: «أن كل مجتمع لا تكون فيه ضمانات للحقوق ولا يكون فيه الفصل بين السلطات، فإنه مجتمع بدون دستور»، وعلى هذا الأساس يتم التفريق بين الملكية الدستورية والملكية المطلقة، وبين الدولة الدستورية والدولة غير الدستورية، وبالتالي فهو تعريف غير محايد للدستور.(١٤)

وهذا يعني أن الدستور بالمعنى السياسي يبين مقدار إسهام الحكام في ممارسة السلطة، فالدستور إذاً هو وسيلة لتكريس القوانين المهيمنة في الدولة أو بعبارة أدق هو وسيلة يتحدد أو يُبان بها القابض على السلطة في الدولة. أو هو تلك الوثيقة التي تتناول كيفية تنظيم السلطة السياسية في الدولة على أساس الفصل بين السلطات وتتضمن حقوق وحريات الأفراد وضمانات ممارستها بإعتبارها قيودا على سلطة الحكام يجب عليهم إحترامها وعدم الإعتداء عليها.(١٥)

ما يعني أن هوية الدستور وفق هذا التصور تتضمّن رؤية سياسية لإدارة الدولة وفق قواعد دستورية يضعها القابضون على السلطة إستناداً لمجموعة من القيم والمبادئ والمصالح العامة والخاصة التي يعتقدون بأنها صالحة لما يتوقعونه من ضمان لعلوية الدستور وسموه وإحترامه من قبل المخاطبين به من جهة، ولضمان إستمرارهم قبضتهم على السلطة من جهة أخرى. وبمعنى آخر أنّ هوية الدستور ليست حيادية وثابتة، وإنما هي تعبير عن مصالح واضعيه، أفرادا أو جماعات، في ضوء طريقة وضعه والظروف المحيطة بنشأته، والأهداف المعلنة والمضمرة.(١٦)

(١٣) حول هذه التعاريف يُنظر: نظرية الدستور، الجزء الأول، ٢٠١٢ ، متاح على موقع:
https://www.facebook.com/RwadAlqanwn/posts/2021/12/5/401245139941147. تاريخ الزيارة

(١٤) بن يونس المرزوقي، القانون الدستوري (النظرية العامة)، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، وجدة(المغرب)، ٢٠١٩–٢٠٢٠،ص١٩–٢٠.

(١٥) النظرية العامة للدستور، بحث متاح على موقع:
https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id2021/12/7-17940-.، تاريخ الزيارة

(١٦) دستور/ https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، تاريخ الزيارة ٧/١٢/ ٢٠٢١، والقانون الأساسي للدولة العراقية لعام ١٩٢٥.

فالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، تتمثّل هويته بأنه تعبير سياسي عن القوى أو المكونات، بحسب تعبير الدستور نفسه، التي قبضت على السلطة بعد الإحتلال عام ٢٠٠٣، والتي تشاركت في وضع الدستور، كلّ حسب مصالحه وأهدافه، ما أنتج دستورا مفككا ومتناقضا في هويته، أو بلا هوية محددة. فهو دستور إتحادي فيدرالي بلا أقاليم، سوى إقليم كردستان الذي لم يستمد وجوده وشرعيته من الدستور وإنما من الظروف التي أعقبت حرب تحرير الكويت والغطاء الدولي الذي نتج عن هذه الحرب. وهو دستور ديمقراطي بلا قواعد ديمقراطية حيث تتوزع الرئاسات الثلاث على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية، وغير ذلك من الجوانب التي عبّرت عن أزمة هوية الدستور العراقي، التي باتت تعبيرا عن الكيفية التي يمكن من خلالها تمزيق الدول وطنيا ومجتمعيا.

وهذا يعني أن الهوية الدستورية في منحاها السياسي تمثل، من وجهة نظر الباحثة، مصدر خطر إذا ما جرى التلاعب بها أو تفكيكها بالتناقضات وتجاوز الإطار السياسي والقانوني، الذي إنبثقت منه فكرة الدستور وهويته البنائية والتنظيمية والعلوية في إدارة العلاقة بين الحكام والمحكومين، والأغلبية والمعارضة، وبين السلطات، وبين الحقوق والواجبات كمنظومتين متقابلتين ومتكاملتين، وغير ذلك من الجوانب. وبالتالي لا يمكن توقع هوية دستورية جامعة وفق الرؤية السياسية الضيقة للدستور، وتعبيره غير المقيد عن القوى القابضة على السلطة.

ومن جانب آخر هناك من أبرز المعنى القانوني للدستور، التي تمثّل هوية قانونية للدستور، حيث يعرف د. السيد صبري الدستور، بأنه: « مجموعة القوانين التي تنظم قواعد الحكم، وتوزع السلطات وتبين اختصاص كل منها وتضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد». ويبين د. محسن خليل أن الدستور هو: « مجموعة القواعد القانونية التي تتعلق بنظام الحكم في الدولة». فيما يرى د. ماجد الحلو أن الدستور هو « مجوعة القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة بها من حيث تكوينها وإختصاصاتها والعلاقات التي تربطها ببعضها وبالأفراد».[١٧]

ويرتبط المعنى القانوني للدستور بالميزة القانونية للميثاق الأساسي بإعتباره مجموعة من القواعد المكتوبة والعرفية والأعراف الدستورية والقوانين التنظيمية والقوانين الداخلية للبرلمان التي تتعلق بتنظيم السلطة في الدولة وبكيفية إنتقالها بين الحكام.[١٨]

ومن ثم فإن الدستور وفق الرؤية القانونية يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن حقوق كل من الطرفين وحمايتها، فهو يحدد الهيئات التي يعود إليها حقق ممارسة السلطة السياسية، كما أنه يقيد من هذه الممارسة بالدرجة التي يحفظ بها للأفراد حقوقهم.

وهذا يعني أنّ الهوية القانونية للدستور أقرب إلى إمكانية بلورة الهوية الدستورية وفقا للظروف التي تستدعيها، وبالتالي هي الأقرب إلى فكرة الدستور ومبررات وجوده،

(١٧) حول هذه التعاريف، ينظر: نظرية الدستور (الجزء الأول)، ٢٠١٢، المصدر السابق.
(١٨) بن يونس المرزوقي، القانون الدستوري (النظرية العامة)، المصدر السابق، ص١٩.

الذي كان نتاجا لحروب وثورات متواصلة، حتى أمكن لجم السلطة المطلقة أولا بحدود قانونية في بداية الأمر، ومن ثمّ أمكن الوصول إلى الدساتير القانونية السائدة في الدول ذات السلطات المقيدة بقواعد الدستور العلوية.

لذلك فإن الهوية الدستورية من وجهة نظر الباحثة، تمثّل في هذا الإطار، «الإطار العلوي الشرعي لإدارة الدولة والعلاقات بين الأفراد والسلطات، وفق مجموعة من المبادئ والقيم والقواعد القانونية، بما يضمن الإستمرارية والإنجاز لديمومة الدولة، وضمان الحدود المقبولة لحقوق وحريات ورفاهية الشعب، والمشاركة في الثروة والفرص والقرار والسلطة وتداولها سلميا».

المبحث الثاني
تطبيقات نظرية ودولية على الهوية الدستورية

أخذ موضوع الهوية الدستورية إهتماما واسعا على الصعيد الفكري وعلى صعيد الدول، نظراً لإرتباطه بالظروف التي مرّت بها الدول وتطور الفكر الدستوري، ومن أجل مناقشة هذا الموضوع فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وكما يأتي:

المطلب الأول: على الصعيد الفكري الدستوري

شتيرنبرغر: يرى شتيرنبرغر أن الوطنية الدستورية وسيلة وقائية لضمان الإستقرار السياسي حفاظا على السلام في ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث بلور المفهوم كطريقة للمواطنين بهدف التعرف على الدولة الديمقراطية كي يتسنى لها الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية. وهكذا، مع التركيز على الدفاع وحماية الدولة، ربط شتيرنبرغر الوطنية الدستورية بمفهوم الديمقراطية المحصنة مرتكزاً على المدرسة الأرسطية، وقال إن الوطنية لم تكن مرتبطة تقليديًا بالمشاعر تجاه الأمة، حيث كانت الوطنية الدستورية تطوراً لمفهومه السابق عن (الصداقة تجاه الدولة).[١٩]

جان فيرنر مولر: يؤكد مولر على « منطق الهوية» حيث ينظر إلى الوطنية الدستورية على أنها شكل من «أشكال الهوية السياسية»، وينادي بالوطنية الدستورية كخيار لتوحيد الوطن، خاصة في الديمقراطيات الليبرالية المتنوعة. وتتركز أفكاره حول الإرتباط السياسي والشرعية الديمقراطية والمواطنة في سياق يرفض القومية، ويتناول الدول والنماذج المتعددة الثقافات، مثل الإتحاد الأوروبي. وعمل على تحرير الفكرة من المفهوم الخاص لهابرماس وفتح مناقشة أكثر عمومية حول الوطنية الدستورية، كي يتسنى تطبيقها عالمياً في أماكن خارج ألمانيا والإتحاد الأوروبي. ويطرح مولر الوطنية الدستورية في إطار أن النظرية السياسية لابد أن تزود المواطنين بالأدوات اللازمة لإعادة النظر في القواسم المشتركة، أو توحيد السمات. ويؤكد بأنه على الرغم من أن الوطنية الدستورية مستقلة عن القومية الليبرالية والكونية، إلا أن أفضل السمات الأخلاقية لهذه النظريات يمكن دمجها لتشكيل أسلوب معقول وجذاب من الولاء السياسي. ولكن حين تفشل القومية الليبرالية والكونية في تحقيق مبتغاها، فإن الوطنية الدستورية تقيم الرابطة المدنية على نحو أكثر قبولًا على المستوى الاجتماعي مؤديةً إلى نتائج سياسية أكثر ليبرالية. وعلى نحو مماثل، بهدف موجه نحو الإستقرار والتمكين المدني. ويؤكد موللر على أنه الرغم من أن الوطنية الدستورية ولدت في ألمانيا التي إنقسمت بعد الحرب، وأصبحت زائدة عن الحاجة بعد توحيد البلاد، إلاّ أنّ الفكرة شهدت نهضة كبرى في التسعينيات عندما بدأ المراقبون داخل وخارج ألمانيا ينظرون إلى الوطنية الدستورية على أنها شكل معياري جذاب من أشكال المدنية للإرتباط بالمجتمعات متعددة الثقافات بشكل متزايد، كذلك تقدم كطريقة لتصور «التعريف المدني» على المستوى فوق الوطني، من بعض العلماء الذين يدافعون صراحة عن «الوطنية الدستورية الأوروبية». وأخيرًا ، تم إقتراح الوطنية الدستورية

(19) Müller, Jan-Werner «On the Origins of Constitutional Patriotism، المصدر السابق

كشكل من أشكال سياسة الإنتماء إلى مجتمعات ما بعد الحرب شديدة الإنقسام: على سبيل المثال، رئيس البوسنة دعا المسلمين صراحة إلى وطنية دستورية لعموم البوسنة.[٢٠]

كرايغ كالهون: يعتبر كالهون الوطنية الدستورية ترسيخا للكونية أكثر عمومية، ويشير إلى أن الديمقراطية تضم جوانب غير الثقافة السياسية، وأنّ لها عوامل خارجية أكثر من غيرها. ويطرح أسئلة حول ما إذا كان « ثمّة معادلة وظيفية للإندماج بين أمة المواطنين والأمة الإثنية». ويجادل بأن هابرماس يفترض خطأً قابلية المبادلة بين القومية الإثنية والقومية، ويقول إن الوطنية الدستورية مشروع مشترك بين جميع المواطنين، وهي مشروع مقولب بالحوار والثقافة العامة للدولة. ليقترح بذلك تنقيحًا لنظرية الوطنية الدستورية على أساس: أن « فكرة الدستور كإطار قانوني يجب أن تُستكمل بمفهوم الدستور كخلق علاقات إجتماعية ملموس من روابط الإلتزام المتبادل التي صيغت في العمل المشترك للمؤسسات، ومن الوسائط المشتركة للعمل الملموس».[٢١]

نقد فكرة الوطنية الدستورية:[٢٢] يؤكد بعض النقاد بأن الولاء للقيم الديمقراطية أضعف من أن يحافظ على رابطة عميقة لتوحيد الدولة، بحجة أنّ هذا الولاء يفتقد السمة الرئيسية للهوية الفردية للموضوعات الحديثة – الإثنية، التي توفر بدورها الهوية الوطنية، كأساس «ضروري لتحقيق قيم ديمقراطية ليبرالية مهمة مثل الإستقلال الذاتي الفردي والمساواة الإجتماعية.» ويعتقدون أن الهوية الوطنية هي الأساس الذي يمكن أن تتحقق عليه الأخلاق السياسية. وردًا على هذا النقد، فقد تم التساؤل عما إذا كانت الأمة يجب أن تكون مسؤولة أم لا عن وحدة الدولة. فيما رأى آخرون أن التعددية الدينية تحد من العقل في الوطنية الدستورية، وفي هذا الإطار تظهر مسألتان: الأولى، أن البعض قد لا يكون قادرًا على قبول الأخلاق العلمانية والعقلانية . والثانية، أن البعض قد يعطي الأولوية للمعتقدات الدينية. «من خلال إدخال حماية التعددية، التي ربما تكون على غرار الحماية الليبرالية لحرية العقيدة «.

ومن جانب آخر رأى البعض الثالث بأن نظرية الوطنية الدستورية، تركز كثيرًا على «أجندة ألمانية محلية»، أو أنها «ألمانية على وجه التحديد»، بشكل أساسي، وبالتالي فإنّ مبادئها قابلة للتطبيق فقط في سياقها الأصلي: ألمانيا الغربية بعد الحرب، خصوصاً ما تعلق بنظرية هابرماس الأصلية، حيث يُنسب الكثير إلى أجندة ألمانية محلية ومفهوم

(٢٠) حول أفكار موللر، ينظر: «منشورات جان فيرنر مولر» (PDF)، جامعة برينستون، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤، الوطنية الدستورية، مطبعة جامعة برينستون، ص١–١٥، الوطنية الدستورية: مقدمة»، المجلة الدولية للقانون الدستوري، ٦ (١): **039. , 20** ديسمبر **mom2007 / icon / 71-67**، دوى **10.1093**

(٢١) حول أفكار كالهون، ينظر: وطنية دستورية، https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism، 2021/12/8 بتاريخ الزيارة

(٢٢) ياك، برنارد «أسطورة الأمة المدنية»، مراجعة نقدية، ١٠ (٢): ١٩٣–٢١١، دوى : ١٠,١٠٨٠/ ٠٨٩١٣٨١٩٦٠٨٤٤٣٤١٧ ، كما ورد في (٢٠٠٢) ، وميرتنز ، توماس (١٩٩٦)، «كوزموبوليتان والمواطنة: كانط ضد هابرماس، «المجلة الأوروبية للفلسفة، ٤ (٣): ٣٢٨–٤٧، دوى : ١٠,١١١١ / ١٤٦٨–١٩٩٦,٠٣٧٨.٠٠٨١.x.tb ، كما ورد في (٢٠٠٢) ، وكرونين، سياران (٢٠٠٣). «الديمقراطية والهوية الجماعية: دفاعاً عن الوطنية الدستورية»، المجلة الأوروبية للفلسفة، ١١ (١): ١–٢٨، دوى : ١٠,١١١١ / ١٤٦٨–١٧٢,٠٠٣٧٨، و تيرنر ، تشارلز (٢٠٠٤)، «يورغن هابرماس: أوروبي أم ألماني؟»، المجلة الأوروبية للنظرية السياسية، (٣): ٢٩٣–٣١٤، دوى : ١٠,١١٧٧/ ١٤٧٤٨٨٥١٠٤٠٤٣٥٨٥، S2CID ١٤٥٢٨١٠٧٨، هذه المقالات متاحة على موقع: https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism، 2021/12/8 بتاريخ الزيارة

هابرماس للمجال العام ليتم تطبيقه في مواقف أخرى غير محددة. وفي حين يقال أن الوطنية الدستورية ألمانية للغاية، يتم إنتقادها أيضا من الإتجاه الآخر المعاكس تقريبا، حيث وصف المنظرون السياسيون الوطنية الدستورية بأنها مجردة للغاية، وأنّ مفهومها يفتقر إلى الخصوصية على نطاق عالمي، ولم يتم التفكير فيه بما يكفي لتطبيقه على الحالات الفعلية. يوازي هذا اعتراف مولر بأنه «كانت هناك محاولات قليلة نسبيًا لتعريف المفهوم بوضوح» و»كان هناك خلاف كبير حول ما إذا كان المفهوم ذا قيمة سياسية في حد ذاته أو وسيلة لضمان قيم أخرى».

ردود مولر على الإنتقادات:[٢٣] ردّ مولر على العديد من الإنتقادات سالفة الذكر بمقالات في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، ناقش فيها الآراء التي يشعر من خلالها، أن الوطنية الدستورية قد أسيء فهمها أو تم الإعتراض عليها، وكما يأتي:

- «الكونية للغاية»: يؤكد بعض النقاد بأن الوطنية الدستورية ليست محددة بما يكفي في تقديم سبب لماذا يجب على المواطنين إتباع دستورهم الخاص على الآخرين، كما إن الفكرة لا توفر الحافز. ويرد مولر بأن الوطنية الدستورية لا تتعلق بالأفراد الذين يتساءلون عن المكان الذي ينتمون إليه، بل يتعلق بكيفية تفكيرهم في ولاءاتهم السياسية داخل النظام الحالي.
- آثار الخصوصية تبطل التطلعات العالمية: يرى النقاد أن الوطنية الدستورية غير واضحة بخصوص القومية الليبرالية، لكن هذا النقد يفترض أن الشمولية الخالصة ممكنة، ولأن الأمر ليس كذلك، فإن الولاءات السياسية مهمة. إلى جانب أنّ القوميين الليبراليين ينجذبون بإتجاه سياسات الإستيعاب والإقصاء لتعزيز الشعور بالثقافة الوطنية، وهو ما يتعارض مع فكرة الوطنية الدستورية.
- سياق الوطنية الدستورية خاص بألمانيا: يشير النقاد إلى أن نظرية الوطنية الدستورية، مرتبطة بإصولها السياقية في ألمانيا الغربية بعد الحرب. ومع ذلك، يؤكد مولر بأنه لجميع المعايير العالمية أصل، والإشارة إلى هذه الأصول ليست مماثلة لدحض حجة معيارية.
- إعادة التوحيد: يجادل النقاد أنه لكي توجد الوطنية الدستورية، يجب أن يكون هناك دستور ملموس، وإلا فسوف يتحولون إلى القومية الليبرالية. ورداً على ذلك يؤكد مولر أن الوجود المكتوب للدستور ليس بنفس أهمية «الثقافة الدستورية» التي تتمتع بقيم ومعايير ديمقراطية ليبرالية تعمل على إستقرار المجتمع، رغم ذلك يمكن الطعن فيها أيضًا.
- تشريع السياسة: يقول النقاد أن هذه النظرية تؤدي إلى فهم أن السياسة هي بشكل مثالي مداولات القضاة. ويجيب مولر أن جماعات الضغط الإحتجاجية أو المجتمع المدني يمكن أن تؤثر على الحكومات بشكل مباشر بدلاً من

(٢٣) جان فيرنر مولر «ثلاثة اعتراضات على الوطنية الدستورية» (PDF)، مطبعة جامعة برينستون ، ٢٠١٤، متاح على موقع:

http://www.princeton.edu/~jmueller/Constellations-CP-Three2520%Objections-JWMueller-May2006.pdf&usg، **2021/12/9** تاريخ الزيارة.

اللجوء مباشرة إلى المحاكم.

- الوطنية الدستورية كدين مدني: يقول النقاد بأن الوطنية الدستورية تولد الشوفينية ويمكن أن تؤدي إلى نتائج شبيهة بالمكارثية، حيث يتعرض ما يسمونه «خونة» الدستور للإضطهاد، ومع أن البعض يعترف بأن الهوية الدستورية هي «أقل تماسك إجتماعي سياسي خطير». إلا أنهم يؤكدون بأنّ المعايير والقيم التي تقوم عليها الوطنية الدستورية يجب أن تحتوي على الموارد اللازمة للدفاع ضد التعصب.
- الإعتماد على نظرية إجتماعية معينة: يشير النقاد إلى أن نظرية الهوية الدستورية مرتبطة جدًا بالفكر السياسي ليورغن هابرماس. ومع ذلك، يؤكد مولر بأنه من المهم التفكير في الوطنية الدستورية كمفهوم يعتمد بشكل معياري على نظرية واسعة للعدالة، نظرًا لأن هذه النظريات العامة لا تحتاج دائمًا إلى أن تكون هي نفسها، فقد تتغير إعتمادًا على المعنى المطلوب لوطنية الدستور في سياق معين، حيث لا يحتكر هابرماس وجهة النظر الوحيدة عن الوطنية الدستورية.
- الوطنية الدستورية كشكل من أشكال القومية الدولتية: يقول النقاد أن الوطنية الدستورية هي شكل من أشكال القومية الدولتية، لذلك تكرر نفس المشاكل المرتبطة بالقومية كما يدّعون، مثل التلاعب السياسي والولاء غير العقلاني. ويعارض مولر هذا الرأي بحجة أنه من الأفضل فهم الوطنية الدستورية على أنها: «مجموعة من المعتقدات والإلتزامات المعيارية». فالوطنية الدستورية لا تدعو إلى نوع معين من الحكومة أو تحفز الناس على التصرف بطريقة معينة، لكنها فكرة معيارية تستند إلى «تقاسم الفضاء السياسي بشروط عادلة».
- «حداثي» للغاية: يشرح البعض هذا النقد بالقول إن الوطنية الدستورية تعتمد بشكل كبير على المؤسسات القائمة، وغير قابلة للتطبيق عالميًا. ويجادل مولر بأن الوطنية الدستورية تسمح في الواقع «بالإبتعاد» عن هذه المؤسسات القائمة، ولا شيء عن الوطنية الدستورية هو في جوهرها.

المطلب الثاني: الهوية الدستورية على صعيد الدول

إسبانيا: برزت الهوية أو الوطنية الدستورية في إسبانيا بعد إقرار دستور ١٩٧٨ كوسيلة لتوحيد البلاد والتغلب على الميول العرقية والقومية. حيث تستند هذه الهوية على «مفهوم شامل للمواطنة» و»شعور بالتماهي مع نظام سياسي يمنح الحرية والمساواة لكل مواطن» وفق القواعد المنصوص عليها في دستور عام ١٩٧٨. وقد تم إستخدام مفهوم الهوية– الوطنية الدستورية من قبل كل من حزب العمال الاشتراكي الإسباني، وحزب الشعب، واليسار الاشتراكي. حيث حلّت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، كلمة «الوطنية» محل مصطلح «القومية»، فيما بقي إستخدام المصطلح الأخير فقط بين «القوميين شبه الدائمين»، الذين إستخدموا المصطلح بلغة إثنية، وليس مدنية بالمعنى

القائم. وقد إستخدم خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو مصطلح الوطنية الدستورية في محاولته لمنصب رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٠ وفي إنتخابه عام ٢٠٠٤. لكنّ هذا المصطلح بدأ يخبو مع النصف الأخير من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بتخلي حتى اليسار الدفاع عن الدستور وحب الوطن. ويلاحظ أن أحد الإختلافات النظرية بين أفكار هابرماس عن الوطنية الدستورية والوطنية الدستورية في إسبانيا هو نقص الذاكرة. ففي حين كان إعتقاد هابرماس أن مواجهة ماضي الدولة وفتحه للنقد كان حاسما، فإنّ اسبانيا كانت تفتقر هذا التحليل من الذاكرة التاريخية، ولا تزال تواجه الأسئلة الوطنية بشأن الحرب الأهلية وفرانكو.[٢٤]

سويسرا: مثّلت سويسرا أحد البلدان التي إستشهد بها ستيرنبيرجر فيها كمثال على الوطنية الدستورية، فلم تكن دولة قومية، بل كانت دائمًا إتحادًا كونفدراليًا تسكنه اليوم أربع مجموعات عرقية رئيسية. وينبع تباين سويسرا من موقعها التاريخي في أوروبا وحاجتها للدفاع ضد جيرانها، حيث كانت هويتها: «مدفوعة بعملية ترسيم الحدود من الآخرين، والتي نشأت، من بين أمور أخرى، بتجربة الدفاع ضد أعداء متفوقين». ما قاد المنظرين مثل هابرماس إلى طرحها على أنها «أمة سياسية نموذجية». حيث كانت أحجار الزاوية للهوية الوطنية السويسرية موصوفة بالقيم السياسية للديمقراطية المباشرة والحياد والفيدرالية. وتظهر هذه الركائز الأساسية نفسها في سياسات الدولة والمؤسسات التي تعزز من قبل الشعب السويسري، مما خلق الهوية المشتركة. وقد انتقد البعض هذا التوصيف واقترحوا أن «التفسيرات المحددة على المستوى الوطني للمبادئ الدستورية لا تؤهب لثقافة وطنية مشتركة.» فقد كتب يوجستر على أنّ الهوية السويسرية المتعددة الثقافات والتنوع الثقافي كجزء لا يتجزأ من الهوية السويسرية، لا يحل محل الهوية السياسية الوطنية، ولكن على الأقل كعامل يقف بجانبها. وهذه الحجة تعارض النقاش السائد حول سويسرا كمثال أساسي للوطنية الدستورية.[٢٥]

الولايات المتحدة الأمريكية: تستند الوطنية الدستورية في الولايات المتحدة على وثيقتين: الدستور وإعلان الإستقلال، فتحديد توقعات السلوك السياسي في الدستور والمثل التي يجسدها، كلاهما شجع التمكين المدني. وتوضح الولايات المتحدة أفكار الوطنية الدستورية في أن الأمريكيين يجدون مصدراً للوحدة في دستورهم القادر على تجاوز

(٢٤) مورو ، دييغو ، كيروجا، ألكساندر (٢٠٠٥). «القومية الإسبانية: عرقية أو مدنية» (PDF)، الأعراق . ٩ (٥): ٩– ٢٩، دوى : ١٠,١١٧٧/١٤٦٨٧٩٦٨٠٥٠٤٩٩٢٢، S2CID ١٤٤١٩٣٢٧٩، وباليستر ، ماتيو. «استقبال الوطنية الدستورية من قبل اليسار الإسباني» (PDF)، ٦ نوفمبر ٢٠١٤، وكلاينر ليباو ، ديزيريه (٢٠٠٩)، الهجرة وبناء الهوية الوطنية في إسبانيا، إسبانيا: افتتاحية Iberoamericana، ص ٦٥ – ٦٦، وبلفور ، سيباستيان، سياسة اسبانيا المعاصرة، نيويورك: روتليدج، ٢٠٠٥، ص١٢٣–١٢٥، مقالات متاحة على موقع:
https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism، 2021/12/9 بتاريخ الزيارة

(٢٥) »سويسرا»، Encyclopedia Britannica ، تم الاسترجاع ٨ نوفمبر ٢٠١٤ ، وMammon ، حرره أندريا ؛ جودين ، عمانوئيل ؛ جينكينز ، بريان (٢٠١٢). رسم خرائط لليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة من المحلية إلى عبر الوطنية، لندن: روتليدج، ص ٢١٤ – ٢٢١، رقم ISBN ٩٧٨–٠–٤١٥–٥٠٢٦٥–٨، وكريستين ، توماس ؛ Alexander H، Trechsel. «عند مفترق طرق الهوية الوطنية والتعلق المؤسسي: تكامل الاتحاد الأوروبي في سويسرا في المنظور»، Essex.ac.uk ، ٧ نوفمبر ٢٠١٤ ، واوجستر ، بياتريس . ستريجبيس ، أوليفر (ديسمبر ٢٠١١).»السويسريون: أمة سياسية؟»، مراجعة العلوم السياسية السويسرية، ١٧ (٤): ٣٩٤–٤١٦، دوى : ١٠,١١١١/j.١٦٦٢–٢٠٢٩,٢٠١١,x.٦٣٧٠، مقالات متاحة على موقع: https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism، 2021/12/11 بتاريخ الزيارة

التأثيرات الثقافية الأخرى، وتشكيل هوية أمريكية أوسع. وتساهم مبادئ إعلان الاستقلال في أساس الوطنية الدستورية في أمريكا لأنها، كما يقول البعض: «ليست مجرد إختيارات لثقافة معينة ولكنها عالمية ودائمة وبديهية، الحقائق». فطوال التاريخ المبكر للبلاد، تم إستخدام الدستور كأساس لتأسيس السياسة الخارجية وتحديد قدرة الحكومة على الحصول على الأراضي من الدول الأخرى. وتمثّل المعارك، السياسية والمادية، حول العبودية مظهرا للوطنية الدستورية في الولايات المتحدة، لأنها تدل على تغيير المعايير والقيم. ففي منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر، كان مئات الآلاف من العبيد بمثابة حجر الزاوية للإنتاج الأمريكي، لذلك خلق دفاع الدستور عن حقوق مالكي العبيد صدعًا في قيم أمريكا: نصف البلاد إلتزم بإيمان إعلان الإستقلال بأن «جميع الرجال خلقوا متساوين» بينما إلتزم النصف الآخر بحكم الدستور الذي سمح بالعبودية. ناشد خطاب العديد من المتظاهرين المناهضين للعبودية الدستور وإعلان الاستقلال من أجل حل هذا الإنقسام في التفسير، فقد ذكر فريدريك دوغلاس أن «دستور الولايات المتحدة ، قائم بذاته، ويتم تفسيره فقط في ضوء رسالته، دون الإشارة إلى آراء الرجال الذين صاغوه وإعتمدوه، ...وأن الأمة من وقت إعتماده حتى الآن، ليست أداة مؤيدة للعبودية «.[٢٦]

وقد أدى خطاب مماثل، إلى التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة، ووجهة نظر وطنية دستورية عالمية مناهضة للعبودية، وتغيير أعراف وقيم المجتمع، والتي تم تجسيدها بعد ذلك في الدستور. وقد ألقى تسلط المكارثية الضوء على نقد واحد للوطنية الدستورية، وهو أنها، في نظر النقاد، يمكن أن تؤدي إلى مطاردة سياسية لما تسميه الخونة للنظام السياسي. ففي الخمسينيات من القرن الماضي، كان على الآلاف من الأمريكيين، بمن فيهم مسؤولين حكوميين وأعضاء في القوات المسلحة والنجوم الثقافية والمواطنين العاديين، كان عليهم الوقوف أمام مجلس للكونغرس لإثبات عدم وجود علاقات شيوعية لديهم. هذا الإلتزام الصارم بإعلانات الدستور والخوف من الشيوعية أدى إلى ضرب الحريات المدنية لكثير من المواطنين وتعليق القانون أو قلبه. ومع ذلك، وبعد العديد من جلسات الإستماع والإتهامات غير المنطقية، أعتبر السناتور جوزيف مكارثي أنه لم يعد شرعيًا من قبل الشعب الأمريكي، وتم التخلي نسبيًا عن القلق الشيوعي بشأن الوطنية الدستورية. وهذا يؤكد حجة مولر القائلة بأنه في حين أن حالات مثل المكارثية ممكنة في البلدان التي تلتزم بالوطنية الدستورية، غالبًا ما تمتلك هذه المجتمعات قيماً تتعارض في النهاية مع عدم التسامح. حركة الحقوق المدنية الأمريكية في القرن العشرين غالبا ما تشير إلى الدستور من أجل كسب شعبية وشرعية مع الشعب الأمريكي، حيث أُستخدم

---

(٢٦) كريستول ، وليام (يوليو ١٩٩٦)، «نحو سياسة خارجية ريجانية جديدة»، الشؤون الخارجية، (يوليو / أغسطس ١٩٩٦): ١٨-٣٢. دوى : ٢٠٠٤٧٦٥٦/١٠,٢٣٠٧ . JSTOR ٢٠٠٤٧٦٥٦ ، نوفمبر ٢٠١٤، وهللدال ، بير، «الوطنية الدستورية والقومية والتاريخية» PDF)) نوفمبر ٢٠١٤ ، وميلر ، روبرت ج، «الهنود الأمريكيون والدستور الأمريكي»، مجلة فلاش بوينت، هورتون، وجيمس أوليفر، «العرق والدستور الأمريكي» ، معهد جيلدر ليرمان للتاريخ الأمريكي، وميريت، إيف كولبير، «مكارثي: الظلم الاستثنائي لأمريكا»، العلاقات الدولية الإلكترونية، وكينغ ، مارتن لوثر جونيور (٠٥/١٢/١٩٥٥)، «اجتماع قداس MIA في كنيسة هولت ستريت المعمدانية»، موسوعة الملك، جامعة ستانفورد، معهد مارتن لوثر كينج الابن للبحوث والتعليم، ٠٤/١٢/٢٠١٩، مقالات متاحة على موقع:

https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism، 2021/12/11 .تاريخ الزيارة

من قبل قادة مثل مالكولم إكس، ومارتن لوثر كينغ جونيور، فبإستخدام الدستور، برر كينج رسالة الحركة في خطابه في ديسمبر ١٩٥٥ إلى أول اجتماع كامل لجمعية تحسين مونتغمري، حيث قال: «إذا كنا مخطئين، فإن المحكمة العليا لهذه الأمة مخطئة. إذا كنا مخطئين، فإن دستور الولايات المتحدة خاطئ». وفي عام ١٩٦٨، إستخدم كينج الدستور مرة أخرى لتحدي تشريع الحقوق المدنية للحكومة الأمريكية وصرح: « كن صادقاً مع ما تقوله على الورق». وقد تعاملت الإدارات الأمريكية الأخيرة مع فكرة الوطنية الدستورية بشكل مختلف، إذ وضعت إدارة كلينتون سياسة سمحت للحكومة الأمريكية بتحديد ما يحتاجه الدستور، فالسياسة الخارجية تتطلب في نهاية المطاف حماية السيادة حتى يكون الدستور نفسه آمناً. أدى ذلك إلى رفض إتفاقية الألغام الأرضية، ومعاهدة روما، وبروتوكول كيوتو. وتغيرت تأثيرات الوطنية الدستورية خلال إدارة بوش فبعد هجمات ١١ أيلول أصدرت إدارة بوش الإستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي (NSHS) وإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (NSSUSA) التي حددت ثقافة الشعب الأمريكي على أنها ثقافة ذات مبادئ ليبرالية وديمقراطية مشتركة، وحددت الاستراتيجية الوطنية للأمن طريقة الحياة الأمريكية على أنها «نظام سياسي ديمقراطي.. يرتكز على الدستور.» لا تزال هذه النسخة من الوطنية الدستورية سائدة في حكومة الولايات المتحدة وعمل المواطن.(٢٧)

أمثلة فوق وطنية– الإتحاد الأوربي: علم أوروبا الذي يُمثل رمز الإتحاد الأوروبي هو رمز الوطنية الدستورية في الإتحاد الأوروبي في نفس الوقت. والإتحاد الأوربي نموذج للوطنية الدستورية، فوق الوطنية لأنه لا يوجد تاريخ أو ثقافة واحدة مشتركة بين دوله، فهو ليس متجذراً في الإعتزاز بثقافة أو عرق، بل في نظام سياسي، حيث يطرح الإتحاد الأوروبي مطالبات تعدد الجنسيات في دستور، وهذا يجعل الولاء السياسي سؤالاً صعبا يجب معالجته. ومع أنّ إنشاء هوية أوروبية موحدة، مهمة صعبة، لكن الوطنية الدستورية قدمت بديلاً ليبرالياً لأشكال أخرى من القومية، يسمح للناس بالبقاء مرتبطين بثقافة فريدة، من المحتمل أن تكون ببلدانهم الفردية، ولكن لا يزال لديهم هوية وطنية مشتركة مع الأوروبيين الآخرين. كما يشجع الأوروبيون على إبعاد أنفسهم عن «التعريفات العرقية العامة للذات، والتعريفات العرقية للمواطنة والهجرة ذات الأولوية العرقية». وتحمل الوطنية الدستورية النظام السياسي المسؤولية بأن يكون للناس خيار بأن يكونوا وطنيين دستوريا، إذ سيشعر الناس بالفخر فقط في النظام السياسي الذي يشعرون أنه يستحق التأييد. كما إن تنوع الدول في الإتحاد الأوروبي يجعل من الهوية الدستورية أسلوباً جذاباً للوحدة، وبالمثل، وفي سياق تاريخ الحروب والإضطهاد والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، قد تختار الدول التجمع خلف دستور على المستوى فوق الوطني. ومن جهة أخرى تلعب الوطنية الدستورية دوراً في إبعاد الإتحاد الأوروبي الحالي عن تجاربه الشمولية السابقة مع النازية والفاشية، وذلك لأنه يركز على قبول حقوق الإنسان، ولكن أيضًا على «التسامح متعدد الثقافات والأديان». وبينما يناقش مولر بأن الإتحاد الأوروبي لم يعترف بعد

(٢٧) المصدر نفسه.

بالوطنية الدستورية بشكل كامل وتبنيها كهوية، لكن يبدو أن البلدان تتقارب بشأن «المثل السياسية والتوقعات المدنية وأدوات السياسة» التي تندرج تحت مظلة الوطنية الدستورية. ويشير المشككون الآخرون إلى السمات المؤسسية، مثل عدم التركيز على السياسة الإنتخابية الهادفة، كأسباب لعدم تبنيها بالكامل على المستوى فوق الوطني في الإتحاد الأوروبي، حيث يرى الكثيرون أن حكوماتهم الوطنية هي أملهم الوحيد في المساءلة الإنتخابية. ويواجه الإتحاد الأوروبي أيضاً سؤالًا مختلفاً عن كثير من البلدان الفردية، فبينما تعمل معظم الدول في «إطار الدستور»، يجب على الإتحاد الأوروبي أن يقرر بمدى إلتزامه بمستقبل «الدستورية»، ومع إستمرار تراجع الثقة في المؤسسات العامة، قد يصبح مستقبل دستورها موضع تساؤل أيضاً.[٢٨]

(٢٨) إيسر ، ماتياس، «أبعاد الوطنية الدستورية الأوروبية» . مؤرشفة من الأصلي في ٧ نوفمبر ٢٠١٤، ووتيدر ، إندريك. «الوطنية الدستورية لتصبح هوية موحدة؟» (PDF)، ٧ نوفمبر ٢٠١٤، ومولر ، جان فيرنر، «هل الاتحاد الأوروبي يتقارب على الوطنية الدستورية؟» PDF)) نوفمبر ٢٠١٤ ، ومولر ، جان فيرنر، «الوطنية الدستورية خارج الدولة القومية: حقوق الإنسان والضرورة الدستورية وحدود التعددية» (PDF) نوفمبر ٢٠١٤، ولاكروا، جوستين، «من أجل الوطنية الدستورية الأوروبية» (PDF)، ٨ نوفمبر ٢٠١٤، وكوم ، ماتياس، «لماذا لا يعتنق الأوروبيون الوطنية الدستورية» (PDF) ٨ نوفمبر ٢٠١٤، وحافظ ، كاي (٢٠١٤)، الإسلام في أوروبا «الليبرالية»: الحرية والمساواة وعدم التسامح، ورومان وليتلفيلد، «الرأي العام في الاتحاد الأوروبي» (PDF)، المفوضية الأوروبية ٢ ديسمبر ٢٠١٤، ص٩٩، متاح على موقع: **https://ar.esc.wiki/wiki/Constitutional_patriotism**، **2021/12/14** تاريخ الزيارة.

الخاتمة

بعد إستكمال مناقشة البحث، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولا- النتائج:

١. هناك مفهومان متميزان للهوية الدستورية، يتعلق أحدهما بالخصوصية الدستورية التي تميز كلّ دستور عن الدساتير الأخرى من حيث القيم والمبادئ والقواعد، أما المفهوم الثاني فيتعلق الهوية الدستورية وهي فكرة حديثة طرحت بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة تحت عنوان « الوطنية الدستورية» .

٢. تتعلق الهوية الدستورية بالنسبة للمفهوم الثاني بالدول ذات التركيبة السكانية المتعددة وما تطرحه بعضها من أزمة في الهوية، أو دول الإتحادات القارية أو الإقليمية وما يفرزه الإتحاد من تناقض بين الخصوصية الوطنية وقواعد الدستور الإتحادي.

٣. في مواجهة هذين النموذجين جرت محاولات لبلورة هوية- وطنية دستورية من خلال قيم ومبادئ وقواعد دستورية مشتركة.

٤. كان منبع مفهوم الهوية أو الوطنية الدستورية من ألمانيا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كرد فعل للظروف الإستثنائية التي عاشتها أمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

٥. إن الهوية الدستورية أو الوطنية الدستورية بمصطلح آخر، هي الفكرة التي تدعو الشعب لأن يشكل إرتباطا سياسيا بأعراف وقيم الدستور الديمقراطي الليبرالي التعددي بدلًا من الثقافة الوطنية أو القومية أو المجتمع الكوني، حيث ترتبط هذه الفكرة بالهوية ما بعد القومية.

٦. تمثّل الهوية الدستورية إطاراً سياسياً وقانونياً وثقافياً موحداً للهويات الفرعية، في بوتقة وطنية أو هوية دستورية واحدة، عبر إعادة تفسير الهوية، على أساس المشتركات، لخلق مجتمع موحد، في مواجهة التعدد في التركيبة السكانية أو في الدول في إطار إتحادات إقليمية او قارية.

٧. في ضوء مناقشة البحث، توصلت الباحثة إلى إقتراح تعريف للهوية الدستورية يتمثل بالآتي: « الهوية الدستورية هي مجموع ما يتضمنه الدستور من قيم ومبادئ وقواعد مشتركة، تجسد إطاراً سياسياً وقانونياً وثقافياً موحداً للهويات الفرعية في هوية- وطنية دستورية واحدة، عبر إعادة تفسير الهوية، على أساس المشتركات، لخلق مجتمع موحد ومتجانس تكاملياً».

ثانيا- التوصيات:

١. إيلاء موضوع الهوية الدستورية أهمية خاصة، نظرا لأهميته الخاصة في العراق، الذي يتكون من تركيبة سكانية تتسم بالتعددية غير الرشيدة، بسبب التراجع النسبي للهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية.

٢. تكثيف الدراسات و

٣. إعادة النظر الجذرية في الدستور العراقي، بما يسمح ببلورة هوية وطنية دستورية مشتركة، وذلك بتعديل المواد الخلافية والمتناقضة.
٤. الإستفادة من دراسات المفكرين وخبرات الدول في مجال الهوية الوطنية.
٥. تطوير دراسات القانون الدستوري في كليات القانون والكليات والمؤسسات ذات الصلة، بمواكبة الدراسات والمفاهيم الدستورية الجديدة، كالهوية الدستورية والوطنية الدستورية.